إعلان سياسي بين الحزب الشيوعي السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال

استشعارا بالمسئولية التاريخية التقى الطرفان في أديس أبابا العاصمة الأثيوبية خلال يومي ٥ و٦ سبتمبر ٢٠٢٠ حيث أجريا مناقشات واسعة حول قضايا الديمقراطية ومسالة القوميات والتعدد والتنوع في السودان وارتباطها بحاضر ومستقبل السودان.

ايمانا بأن ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م العظيمة قد عبرت عن خيارات شعب السودان في مفارقة المسار السياسي الاجتماعي الذي ساد منذ الاستقلال وراكم الازمة العامة وسيادة الدائرة الشريرة والتخلف والفقر والتوزيع غير العادل للسلطة والثروة وخلق تنمية غير متوازنة والتبعية للخارج وتجاوز التنوع والتعدد اللذان يتميز بهما السودان ومجتمعاته مما جعل كل مكونات المجتمع السوداني في الحضر والريف رفع شعارات الحرية والعدالة والسلام.

وتمسكا باختيار الثورة في رفض أي مساومة او تسوية نادى بها مشروع الهبوط الناعم وإصرارها على ضرورة اسقاط النظام البائد وتفكيك ركائز الرأسمالية الطفيلية وتصفية نظامها والشروع في وضع لبنات سودان جديد يقوم على منهج سياسي اجتماعي يحقق ديمقراطية حقيقية ويكفل العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والسلطة والخدمات وتنمية متوازنة تصب في صالح الانتاج والمنتجين وإزالة كافة المظالم التي نتجت عن منهج حكم السودان القديم الذي طال السودان ٦٤ عاما منذ الاستقلال.

واقتناعا باستمرار جذوة الثورة متقدة، مؤكدة إصرار الشعب السوداني على انجاز التغيير الجذري وصنع سودان جديد يرنو له مقاوما قطع الطريق على الثورة للوصول الى غاياتها وإصلاح مسار الفترة الانتقالية لتقوم على، ديمقراطية لا تتجزأ عن ديمقراطية المجتمع القائمة على النشاط الجماهيري القاعدي خارج الأطر التنظيمية الرسمية وعبر المنابر الديمقراطية والمستقلة التي ابدعتها وتبتدعها مستقبلا الجماهير لانتزاع والدفاع عن حقوقها والمشاركة في صنع القرار ومتابعة التنفيذ، ولتحقيق التضامن مع شعوب العالم في مواجهة ومكافحة الظلم واضطهاد الشعوب والمجتمعات والحفاظ على سلامة وامن الأرض والبيئة.

اتفق الطرفان على:

- يجب الا ينتقص الدستور او القانون من الحريات والحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية والإقليمية ويعتبر أي قانون يصدر مخالفا لهذا الإعلان والمواثيق باطلا وغير دستوري وبذلك تكون المبادئ المعنية بحقوق الانسان المضمنة في المواثيق هي مبادئ اعلى يجب تضمينها في دستور السودان ولا يحق المساس بها او تعديلها او القفز من فوقها تحت أي ذريعة.

- يكفل الدستور والقانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسا على المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين او العرق او الجنس او الثقافة او اللغة ويبطل أي قانون او مرسوم يصدر مخالفا لذلك ويعتبر غير دستوري. ولا يجوز لأي حزب سياسي ان يؤسس على أساس ديني على ان يكون المبدأ الأساسي للنظام السياسي الديمقراطي التعددي هو المساواة في المواطنة وحرية العقيدة والضمير بصرف النظر عن المعتقد الديني وان يكون الشعب مصدر السلطات ويستمد الحكم وشرعيته من الدستور.

- تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وبدور الدين في حياة الفرد وفي تماسك لحمة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية وتلزم الدولة نفسها على العمل لتحقيق التعايش السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وتمنع الاكراه او أي فعل او اجراء يحرض على اثارة النعرات الدينية

Scanned with CamScanner

والكراهية العنصرية وفي أي مكان او منبر او أي موقع في السودان بحكم ان مسالة الثقافة والدين لا يخضعان لمعايير وعلاقة الأغلبية والأقلية.

- يرفض الطرفان اقحام واستغلال الدين في السياسة واضفاء قدسية زائفة على برامج سياسية اجتماعية لقوى وأحزاب سياسية تعبر عن مصالح دنيوية لقوى اجتماعية محدودة للاستئثار بالسلطة والثروة على حساب اغلبية الشعب العامل في الإنتاج وضرورة فصل الدين عن الدولة.

- الالتزام بصيانة كرامة المرأة السودانية والمساواة مع الرجل ويؤكد دورها في الحركة الوطنية السودانية وكما يثمن الطرفان الدور العظيم للمرأة في أكتوبر ١٩٦٤ وابريل ١٩٨٥ والذي تجلي بشكل أعظم في ثورة ديسمبر ٢٠١٨ مؤكدة استحقاقها والاعتراف بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية ويتمسك الطرفان بنصيب عادل ومنصف للمرأة لتولي المسئولية في كل مستويات الحكم.

- سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ومساواة المواطنين امام القانون بصرف النظر عن المعتقد او الضمير او الجنس.

- كفالة حرية البحث العلمي والفلسفي وحق الاجتهاد الديني وضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
- تؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية على الالتزام بالمواثيق والعهود الاقليمية والدولية.

- سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ومساواة المواطنين امام القانون بصرف النظر عن المعتقد او العنصر او الجنس.

- العمل المشترك لحماية حق الشعب في التغيير والحرية واستكمال مهام الثورة حرية سلام وعدالة

وقع الطرفان على هذا الإعلان في هذا اليوم الاحد الموافق ٦ سبتمبر ٢٠٢٠ م

محمد مختار الخطيب
السكرتير السياسي

عبد العزيز ادم الحلو
رئيس الحركة الشعبية
لتحرير السودان - شمال

Scanned with CamScanner